

Distr.
GENERAL

S/1999/711
24 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى
الأمين العام من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة، بوصفها المتولية رئاسة مجموعة الثمانية، تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن تحيل إليه بيان مجموعة الثمانية بشأن المسائل الإقليمية، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وسيكون من دواعي امتنان رئاسة مجموعة الثمانية أن يعمم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

بيان مجموعة الثمانية بشأن المسائل الإقليمية، المؤرخ

٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

كوسوفو

نرحب بالخطوات الحاسمة التي اتخذت أصلاً، وتتخذ الآن، لإنهاء العنف والقمع في كوسوفو، ولإحلال السلام وتهيئة الظروف لعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم آمنين ودون إكراه. وفي هذا الصدد، نرحب بصفة خاصة باعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) في ١٠ حزيران/يونيه، ونشيد بالجهود المكثفة التي بذلها وزراء خارجية بلداننا وغيرهم، ومن ضمنهم المبعوثون الخاصون للاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، لاستعادة السلام والأمن.

ونعيد تأكيد دعمنا القوي للوجود الدولي المدني والأمني، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرحب بالموقع القيادي للأمم المتحدة في الوجود المدني الدولي، ونتعهد بالتعاون الوثيق لكفالة نجاح الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهمتها المعقدة. ونرحب أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي بشأن الوجود الدولي الأمني، وبالاتفاق العسكري التقني ذي الصلة. وفي هذا الصدد، نعرب عن إصرارنا على أن تحترم جميع أطراف الصراع في كوسوفو وقف إطلاق النار وأن تلتزم التزاماً تاماً بشروط القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالاتفاق العسكري التقني في ما يتعلق بسحب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية اليوغوسلافية والصربية من كوسوفو وتجريد جيش تحرير كوسوفو وجماعات كوسوفو الألبانية المسلحة الأخرى من الأسلحة.

ونتوقع أن يساهم جميع المقيمين في كوسوفو في إقامة كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق. وستكون عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، وكفالة الأمن لجميع الأشخاص، بمن فيهم الصرب وجميع الأقليات الأخرى في كوسوفو، أولويات عليا للمجتمع الدولي. ولكفالة رفاه اللاجئين والمشردين، ينبغي أن تتم عودتهم بطريقة آمنة ومرتبة ومنظمة. وسنعمل في تعاون مع بعضنا البعض، ومع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الدولية الأخرى، لتيسير العودة الآمنة، بما في ذلك إزالة الألغام.

وسنتعاون تعاوناً كاملاً مع عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونؤكد التزامنا بحضور اجتماع للجهات المانحة الدولية يعقد في تموز/يوليه لدراسة احتياجات كوسوفو الإنسانية واحتياجاتها الأخرى القصيرة الأجل، وحضور اجتماع لاحق يعقد في فصل الخريف، بعد أن يتم إجراء تقدير كامل للاحتياجات، وفقاً لعملية تنسيق المساعدة التي ترأسها اللجنة الأوروبية والبنك الدولي.

ونشدد على أهمية التنفيذ المدني، وندعو وزراء خارجية بلداننا، بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به مجموعة الثمانية في أزمة كوسوفو، إلى أن يستعرضوا، بصفة منتظمة، التقدم المحرز حتى الآن في هذه العملية وأن يقدموا مزيداً من الإرشادات.

المعاهدة المتعلقة باستقرار جنوب شرقي أوروبا والتنسيق بين المانحين

نرحب باعتماد المعاهدة المتعلقة بالاستقرار في ١٠ حزيران/يونيه في كولون. وجاءت المعاهدة نتيجة مبادرة قام بها الاتحاد الأوروبي الذي سيظل يؤدي دوراً قيادياً. وبدأت مع معاهدة الاستقرار عملية سارت فيها منطقة جنوب شرقي أوروبا وتهدف إلى وضع منظور إيجابي، في الأجلين المتوسط والبعيد، لبلدان المنطقة من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار السياسي والاقتصادي. ونلاحظ أن بلدان المنطقة التي تشارك في معاهدة الاستقرار قد ألزمت نفسها بإجراء إصلاحات ديمقراطية واقتصادية مستمرة وبالتعاون الثنائي والإقليمي في ما بينها لتعزيز اندماجها، على أساس فردي، في الهياكل الأوروبية - الأطلسية. ونعتبر عملية تحقيق الاستقرار هذه واحدة من أكبر التحديات السياسية والاقتصادية التي نتظرنا. ونعرب عن استعدادنا لاتخاذ إجراءات قوية لتحقيق جميع أهداف معاهدة الاستقرار. وفي ما يتعلق بما سبق ذكره، ينبغي أن تبدي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التزاماً كاملاً بجميع مبادئ المعاهدة وأهدافها.

ونشدد على أن بلدان المنطقة تتحمل المسؤولية الأولى في تحقيق أهداف معاهدة الاستقرار. ومن شأن المساعدة المقدمة من الخارج أن تكون عاملاً مساعداً في جهود بلدان المنطقة لا بديلاً عنها. وبناء عليه، ندعو جميع بلدان جنوب شرقي أوروبا إلى أن تتعاون مع بعضها البعض وداخل المجتمع الدولي لوضع استراتيجية مشتركة تحقق استقرار المنطقة ونموها. واعترافاً بمبدأ تقاسم الأعباء العادل، ندعو الجهات المانحة الدولية أيضاً إلى أن تتخذ الترتيبات اللازمة لترسل إلى بلدان المنطقة إشارة قوية تدل على الدعم والتضامن الدوليين الفعالين، وإلى أن تعقد مؤتمرات للمانحين بأسرع وقت ممكن.

ونرحب بالتقدم المحرز، من خلال رئاسة اللجنة الأوروبية والبنك الدولي، لوضع عملية تسمح بالتنسيق بين المانحين وتهدف إلى رسم استراتيجية مترابطة لتقديم المساعدة الدولية إلى المنطقة، مما يتيح الفرصة أمام جميع المانحين، لتقديم المساعدة ولتعبئة المزيد من الدعم المالي لإعادة البناء، وتحقيق الاندماج الإقليمي والانتعاش والإصلاح الاقتصادي، ونشجع البلدان المعنية على وضع سياسات اقتصادية كلية وهيكلية سليمة. وسيوجه هذه العملية الفريق الدائم الرفيع المستوى الذي سيؤدي فيه المنسق الخاص لمعاهدة الاستقرار دوراً مهماً.

وستكون رئاسة الفريق الدائم الرفيع المستوى مشتركة بين اللجنة الأوروبية والبنك الدولي، ويتألف الفريق من المنسق الخاص لمعاهدة الاستقرار، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي للاستثمارات، والبنك الأوروبي للتنمية، الذي سيضطلع بدور نشط في المنطقة، بالإضافة إلى ممثل واحد للأمم المتحدة ووزراء مالية البلدان المانحة الرئيسية، ووزراء التنمية عند الاقتضاء.

عملية السلام في الشرق الأوسط

نعيد تأكيد دعمنا لتسوية متفاوض عليها في الشرق الأوسط، ينبغي أن تستند إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الحالية وإلى مبادئ الأرض مقابل السلام، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) واتفاقي مدريد وأوسلو، وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وإلى حدود آمنة ومُعترف بها. ونرحب بالبيانات المشجعة التي أدلى بها في الآونة الأخيرة رئيس وزراء إسرائيل المنتخب، وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة عملية السلام في الشرق الأوسط بعزيمة وبجهود متجددة وبنية صادقة تؤدي إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم.

ونحث كلا من إسرائيل والفلسطينيين على تنفيذ مذكرة نهر واي تنفيذا تاما وعاجلا، ومكافحة الإرهاب، ومحاربة العنف؛ والامتناع عن جميع الأنشطة التي تفترض ما ستكون عليه نتائج المفاوضات حول الوضع الدائم - وندعو كلا الجانبين إلى أن يستأنفا فورا المفاوضات حول الوضع الدائم. ونعتقد أنه يتعين على الطرفين أن يهدفا إلى إنهاء المفاوضات حول الوضع الدائم في غضون عام واحد.

وندعو أيضا إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان بغية التوصل إلى اتفاقات سلام. وفي الوقت نفسه، نحث جميع الأطراف المعنية أن تتقيد بدقة بأحكام التفاهم المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وأن نساهم مساهمة فعالة في عمل فريق الرصد في جنوب لبنان.

ونشدد أيضا على أهمية استئناف المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام، ونشجع الأفرقة العاملة والأفرقة الدائمة على أن تواصل أنشطتها؛ وتدعم المفاوضات الثنائية وتعزز التعاون الإقليمي والاندماج الاقتصادي.

ونذكر جميع الأطراف أن التنمية الاقتصادية المستدامة للشعب الفلسطيني وتحسين مستويات معيشته عاملان حقيقيان لتحقيق السلام وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

ونحن مقتنعون بأن السلام والأمن وتحقيق حقوق جميع شعوب الشرق الأوسط، بمن فيهم الفلسطينيون، عوامل حيوية للتوصل إلى تسوية عادلة ومتفاوض عليها تتيح للفلسطينيين أن يعيشوا كشعب حر في أرضهم.

الأردن

نرحب بإعادة تأكيد الملك عبد الله لدعم الأردن القديم العهد لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن ملتزمون بتعزيز الاستقرار عن طريق دعم الإصلاح الاقتصادي في الأردن في خلال هذه الفترة الحرجة. ونحن ندرك الأهمية التي يعلقها الأردن على التخفيف من عبء ديونه وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات اقتصادية تشمل، عند الاقتضاء، التخفيف من عبء الديون.

نيجيريا

نرحب بمجموعة الثمانية بعودة نيجيريا إلى الحكم المدني والديمقراطية. وهي تدرك أن المساندة القوية من قبل المجتمع الدولي ستلزم لمساعدة الحكومة الجديدة على تنفيذ الإصلاحات السياسية

والاقتصادية الضرورية. وستعمل مجموعة الثمانية على إحداث تغيير إيجابي في نيجيريا بمواصلة الدعم للديمقراطية وحقوق الإنسان، وصلاحيات الحكم، والشفافية، والمساءلة والتخفيف من حدة الفقر.

كشمير

ينتابنا قلق شديد بشأن استمرار المواجهة العسكرية في كشمير عقب تسلسل الدخلاء المسلحين الذي انتهك خط المراقبة. وإننا نعتبر أن أي عمل عسكري لتغيير الوضع الراهن عملاً غير مسؤول. ولذلك، ندعو إلى وقف هذه الأعمال فوراً، وإلى استعادة خط المراقبة، وعمل الأطراف على وقف القتال فوراً، واحترام خط المراقبة احتراماً تاماً في المستقبل واستئناف الحوار بين الهند وباكستان بروح إعلان لاهور.

قبرص

مضى زمن جد طويل على بقاء مشكلة قبرص بدون حل. وحل هذه المشكلة لن يفيد فحسب شعب قبرص، بل سيكون له أيضاً أثر إيجابي على السلم والاستقرار في المنطقة.

ولطرفي النزاع شواغل مشروعة يمكن معالجتها، بل ويجب معالجتها. ومجموعة الثمانية مقتنعة بأن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بمفاوضات شاملة تغطي جميع القضايا ذات الصلة.

ولذلك، فإن أعضاء مجموعة الثمانية يحثون الأمين العام، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على أن يدعو زعمي الطرفين لإجراء مفاوضات في خريف ١٩٩٩. وهي تدعو الزعيمين إلى تقديم دعمهما التام لهذه المفاوضات الشاملة، برعاية الأمين العام.

ولدى قبول هذه الدعوة، ينبغي للطرفين/للزعيمين الالتزام بالمبادئ التالية:

عدم وضع شروط مسبقة؛

طرح جميع المسائل على مائدة المفاوضات؛

الالتزام، بحسن نية، بالاستمرار في التفاوض إلى أن يتم التوصل إلى تسوية؛

المراعاة التامة لقرارات الأمم المتحدة والمعاهدات ذات الصلة.

وأعضاء مجموعة الثمانية يتعهدون بتقديم مساندتهم التامة المتواصلة لعملية التفاوض ويأملون أن يتسنى إبلاغ رؤساء الدول والحكومات في اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر بالنتائج المتمخضة عنها.

— — — — —